د.خليل عبدالله خلال استقباله د.علي العمير ومحمد المهري وبعض الحضور (هاني عبدالله)

خلال استقباله المهنئين بشهر رمضان

عبدالله: دور الانعقاد المقبل سيشهد إقرار العديد من القوانين النوعية لتحسين معيشة المواطنين

أكد النائب د.خليل عبدالله ان مجلس الأمة كان نشطا بإقراره الكثير من التشريعات التي أتت نتيجة عمل دؤوب من اللجان البرلمانية التي أدت جهدا كبيرا بعملها خلال دور الانعقاد الحالي والذي شارف على الانتهاء، مشيرا الى ان القوانين أغلبها جيدة ومهمة، متمنيا من الحكومة ان تستعجل في تنفيذها، مشددا على ان تعطيلها سيتسبب في ضرر كبير خصوصا ان اقرارها يحل كثيرا من الامور العالقة، وقال عبدالله في تصريح للصحافيين خلال استقباله المهنئين بشهر رمضان المبارك بديوانه مساء امس ان هذا لا يعني اننا لبينا طموحنا لذا نسعى اليه حيث لدينا المزيد من القوانين النوعية التي نسعى لإقرارها في دور الانعقاد المقبل وسيتم التركيز اكثر على ان تكون التشريعات ذات جودة لا ان تكون بالكم والعدد الكبير.

وقال عبدالله ان المجلس يريد ان تكون التشريعات ذات جودة وتلامس حياة المواطن مباشرة، ويجب على المجلس والحكومة ان يضعوا حزمة من التشريعات في مسارات سليمة وصحيحة ونحتاج ان نضع في الأولويات المقبلة قوانين ترفع من تحسين معيشة المواطن ومستوى الخدمات المقدمة له.

وتطلع عبدالله ان تكون لدى الحكومة القدرة على تنفيذ الخطة السنوية، لافتا الى ان هناك استعجالا واضحا من قبلها بتنفيذ خطتها لعام 2016/2017 المقبلة وهو يعتبر خطأ استراتيجيا حيث من المفترض ان يتم تقييم نتائج الخطة السابقة ومتابعة تقارير الخطط التي سبقتها حتى تتم معرفة كيفية التخطيط للمرحلة المقبلة لا ان يتم الإسراع بتقديمها من عدمه بل من تحقيق النتائج والأهداف، ولابد من تصحيح مسار هذه الخطط التي يجب ان تكون مؤثرة على حياة الإنسان والناتج القومي وحلها للمشاكل.

ضوابط سيتم وضعها في البديل الإستراتيجي لحفظ حقوق الموظفين

واشار عبدالله الى ان دور الانعقاد المقبل سيكون ساخنا وذلك لقرب انتهاء الفصل التشريعي حيث المساءلة الشعبية ستزداد ويكون هناك عبئا على النواب من قبل ناخبيهم لما حققوه، لاسيما ان المواطنين بدأوا يتذمرون من فاعلية التشريعات التي خرجت.

أما بشأن البديل الاستراتيجي أكد عبدالله ان هناك ضوابط سيتم وضعها في اجتماع لجنة الموارد البشرية المقبل وستقدم للحكومة التي سنسمع رأيها وتوجهها لهذه الضوابط التي تنص على عدم المساس بحقوق ومزايا الموظفين وتسريع سلالم الرواتب لمن يستفيد منها من الموظفين وتطبيقها على الموظفين الجدد، اضافة الى ان هناك جانبا آخر وهو وضع جداول للرواتب والمزايا التي تعرض على المجلس، وان الأمور ستتضح في الاجتماع المقبل مع وزير المالية، مبينا ان هناك تبادلا لوجهات النظر مع الحكومة بهذا المشروع الذي من المتوقع ان يتم الانتهاء منه في دور الانعقاد المقبل.

د.خليل عبدالله بين المهنئين

جانب من الحضور في ديوان د.خليل عبدالله

عبدالله متوسطا المباركين في الشهر الفضيل

د.خليل عبدالله متحدثا للحضور

استقبال للمهنئين

بعد خدمة 15 سنة للذكور و10 سنوات للإناث

«الاحتياجات الخاصة»: تقاعد براتب لا يتجاوز 2750 ديناراً لمن يرعى معاقاً مصاباً بإعاقة شديدة

ماضي الهاجري

اقرت لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة البرلمانية 4 تعديلات على القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.

وذكر رئيس اللجنة النائب ماضي الهاجري في تصريح للصحافيين ان اللجنة اقرت خلال اجتماعها الذي عقد الاثنين الماضي تعديلا على المادة 29 والذي تم بموجبه منح الراتب الشهري المخصص للمعاق من سن 18 الى 26 عاما لغير الجامعي، وحتى سن 30 عاما للجامعي، ولغاية سن 45 عاما اذا كان مؤهلا فوق الجامعي (دراسات عليا).

واضاف ان اللجنة اقرت تعديلا بصرف مخصص شهري للمرأة التي ترعى معاقا حتى لو كانت تعمل بما لا يقل عن 250 دينارا اذا كان من ترعاه يعاني من اعاقة متوسطة او شديدة.

واشار الهاجري الى ان اللجنة اقرت تعديلا ينص على استحقاق الموظفة أو الموظف، الذي يرعى معاقا بإعاقة شديدة دائمة، التقاعد المباشر براتب لا يتجاوز 2750 دينارا.

واضاف ان اللجنة اقرت تعديلا يجيز للمعاق التقاعد والحصول على راتب كامل بما لا يتجاوز 2750 دينارا.

وقال ان اللجنة اقرت تعديلا يخص من يرعى معاقا، اذ اعطت حق التقاعد للذكور بعد 15 سنة خدمة وللاناث بعد 10 سنوات خدمة، ويتقاضى المتقاعد راتبا لا يتجاوز 2750 دينارا.

واوضح ان اللجنة سترفع تقريرها الى مجلس الامة ليدرج على جدول اعمال جلسة 30 الجاري، مشددا على اهمية دعم ذوي الاحتياجات الخاصة.

«حقوق الإنسان» ترفض إلزام «الديوان» بأحكام الشريعة

حمود الحمدان

رفضت لجنة حقوق الانسان البرلمانية خلال اجتماعها الاحد الماضي اقتراحا يلزم الديوان الوطني لحقوق الانسان بأحكام الشريعة الاسلامية.

وقال مقرر اللجنة النائب حمود الحمدان في تصريح صحافي ان اللجنة صوتت على تعديل المادة الثانية من الديوان وكانت النتيجة 2 مقابل 2، فتم تغليب الرأي الذي صوت له رئيس اللجنة الرافض هذا التعديل.

واشار الى ان التعديل كان يراعي عدم مراعاة الكثير من المنظمات الحقوقية للجوانب الشرعية، اذ ان لديها قوانين تتيح زواج المثليين واخرى تتيح الحمل دون زواج وغيرهما من الامور المخالفة للشريعة الاسلامية، الا ان التصويت داخل اللجنة رفض التعديل بأغلبية 2 مقابل 2 وبقي القرار لمجلس الأمة. واوضح ان اللجنة بحثت ترشيح الرئيس ونائبه من قبل رئيس مجلس الامة واقرار الترشيح في جلسة سرية.

وبين ان اللجنة توصلت الى توافق مع الحكومة في منح اعضاء الديوان الحصانة المقررة لهم ليمارسوا اعمالهم طبقا لما هو منصوص عليه في اتفاقيات حقوق الانسان.

واشار الى موافقة اللجنة بالتوافق مع الحكومة على صيغة بديلة للضبطية القضائية، حيث تنص المادة المعدلة على «للديوان حق تلقي الشكاوى ورصد حالات انتهاك حقوق الانسان ودراستها وتقصي الحقائق بشأنها واحالة ما يرى الى الجهات المعنية والتنسيق معها ومتابعتها».

الجيران: هل عرقل العيسى تطبيق قانون منع الاختلاط؟

وجّه النائب د.عبدالرحمن الجيران سؤالا لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى جاء فيه: صرح وزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى بعدة تصريحات يفهم منها معارضته للقانون رقم 24 لسنة 1996 بشأن منع الاختلاط بجامعة الكويت.

وعليه يرجى إفادتي بالتالي: هل قام الوزير بناء على تصريحاته هذه بأي أمر من شأنه عرقلة تطبيق القانون؟

هل يجوز للوزير عدم تنفيذ القوانين الصادرة من قبل السلطة التشريعية والمصدق عليها من قبل صاحب السمو الأمير؟

ما الإجراءات التي تمت حتى الآن لتنفيذ القانون؟ وما التاريخ المثبت في العقود للانتهاء من مباني جامعة الشدادية؟